الشبكات «الإرهابية» ومحاكم التفتيش بالمغرب

أحمد الحيداوي*

■ باسم القانون يتم خطف وتوقيف الإسلاميين المغاربة تحت ذريعة ما يسمى «تفكيك الشبكات الإرهابية». عمليات الاعتقالات تتم في كل الأوقات. بعد التحقق من صفة المشتبه/المعتقل وإكراهه على كتابة إذن بخط يده على الشاكلة المعروفة عند الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بالصيغة التالية: أنا الموقع أسفله....فلان.. مغربي الجنسية.. متبوعا برقم البطاقة الوطنية ومحل سكناه حيث يقول المبحوث عنه في الإذن الكتابي بالحرف« أأذن لضابط الشرطة القضائية العامل بالفرقة الوطنية للشرطة القضائية بتفتيش منزلي الكائن بالعنوان أعلاه علما بأنه بإمكاني منعه من القيام بهذا الإجراء» ثم توقيع المعتقل/المشتبه وتاريخ الاعتقال في أعلى الصفحة الذي لا يكتب في الغالب إلا بعد أيام.

تتم الاعتقالات إذن بأمر شفوي من النيابة العامة. والإذن الشفوي يفضح الخروق المترتبة عليه خلال عملية الاعتقال ذات الصورة القانونية المضحكة.

ـ أليس من السخرية أن يكتب المعتقل بخط يده عبارة «علما بأنه بإمكاني منعه من القيام بهذا الإجراء»؟

ـ لماذا لم تعترض أيها المعتقل تحقيقا لهذه القاعدة القانونية التي تعتبر من حقوقك؟

ـ كم من عائلة اعترضت على إجراء التفتيش، وتم رغم أنفها بإذن المعتقل تحت الإكراه؟

ـ كم من معتقل رفض كتابة الإذن، فتم ما امتنع عنه تحت الإكراه والتهديد؟

ـ لماذا الإذن الكتابي بخط المعتقل حتى وان كان لا يحسن الكتابة والقراءة وما دام متورطا في نظر الشرطة مسبقا؟

ـ ما هو السر في كتابة الإذن الكتابي؟ ما دام حضور الشرطة من اجل الاعتقال والتفتيش وإلا لما حضرت الشرطة بكمها وكيفها؟

ـ أم فعلا كما صرح بعض المعتقلين أن حيلة الإذن الكتابي الذي يملى من طرف الشرطة هو لتزوير تاريخ الاعتقال؟

تبدأ عملية الاعتقال قانونية بعد الإذن الكتابي حسب الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وما يتبعها من فوضى أثناء البحث والتفتيش داخل المنازل، حيث نددت بعض اسر المعتقلين بما لحقهم من هذا الإجراء القانوني غير الخاضع لضوابط القانونية الذي تحاول فيه الشرطة استعمال أساليب الترهيب والقوة، وطرد الساكنة من مكان التفتيش مما جعل بعض الأسر تشتكي في بيانات للجهات المسؤولة عن الإهانة التي تعرضت لها أثناء اقتحام المنازل وسرقة نقودهم وبعض الأمتعة الخفيفة وحيازة محجوزات ليست في ملكية المعتقل كوحدة مركزية للحاسوب كما حدث في واقعة اعتقال (السيد هرموش محمد المعتقل في القضية المعروفة بشبكة محمد التونسي والجزائري عامر الاعراج).

لسنا ضد اعتقال كل من ثبت تورطه في قضية يعاقب عليها القانون. ولكن نحن ضد التجاوزات والشطط في استعمال السلطة والشكل غير القانوني واللاإنساني الذي تتم به عملية الاعتقال على الطريقة المغربية «كوضع كيس من البلاستيك الأسود على وجه المعتقل، كما وقع قي مدينة سلا (قرب العاصمة الرباط) فيما يعرف بقضية التونسي لسيد هرموش محمد عضو بالعدالة والتنمية والمرشح في الغرفة الصناعية».

تتم عملية الاعتقال بصورتها اللاإنسانية، من أخذ المحجوزات كدليل على تهمة المعتقل كشرائط سمعية، كتب إسلامية، مجموعة من الأقراص المدمجة، وحدات مركزية للحاسوب وهواتف...

هذه معظم المحجوزات لمعتقلين إسلاميين ينتمون لشبكات إرهابية خطيرة حيث يخططون لضرب السفارة الأمريكية، والمصالح الحيوية في المغرب، وزعزعة الأمن العام، وصنع المتفجرات.

كل هذا أحيانا من نسج المخابرات. أما الحقيقة فهي واضحة ولا يجادل فيها اثنان.

والغريب في الأمر هو أن هذه المحجوزات كلها شرائط سمعية إما لشرح آيات في العقيدة أو أقراص مدمجة لصور المقاومين في الشيشان أو تحث على الجهاد في أفغانستان ضد الاتحاد السوفييتي، عندما كانت أمريكا راضية على طلبان وكانت المصالح واحدة لا تعارض بينهما، فكانت تسهل هجرة المجاهدين في الدول الإسلامية والأوروبية بطريقة غير مباشرة، وذلك باستقطاب المجاهدين عبر جمعيات غير حكومية وإحياء مفهوم الجهاد في الإسلام لخدمة إستراتيجية أمريكا.

بعد الاعتقال تبدأ محنة الأسرة بسؤالها عن المختطف في مراكز الشرطة والنيابة العامة حيث يدعي الجميع عدم علمهم باعتقال حصل هنا أو هناك، لتستمر معاناة البحث مدة طويلة، دون أن تكلف الجهات المسؤولة نفسها إخبار الأسرة التي تعيش فترة قلق وحيرة كما ينص على ذلك القانون المغربي.

وتبقى الأسئلة اللغز تدور في فلك لا نهاية له...

ـ لماذا الإنكار في حالة السؤال عن المعتقل/ المختطف؟

ـ هل الإنكار يحمي الجهات المسؤولة من كل شر قد يقع؟

ـ أم أن إنكار الجهات المسؤولة هو عتبة البحث عن التهم وإلصاقها بالمتهم في غياب الأدلة المادية المقنعة وتفسير النوايا كفعل إجرامي، حيث يصبح حرف السين دليلا ماديا على القيام بالفعل كالحشاش؟

ـ الا يعتبر إنكار الجهات المسؤولة لواقعة الاختطاف جريمة بركنها المادي وإرهابا اخطر من جريمة المعتقل الذي ما زال بريئا حتى تثبت إدانته إن كانت هناك إدانة في الأصل؟

ـ أم أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية والمخابرات تعمل بمبادرة منها دون أوامر من الجهات المسؤولة؟

ـ ام أن طبيعة ما يسمى تفكيك الشبكات الإرهابية في المغرب تفرض على الفرقة الوطنية العمل بهده الطريقة وعلى هذا النهج في غياب الأدلة المادية؟

ـ أم أن هناك أيادي خفية لزرع البلبلة باسم محاربة الإرهاب؟ وخلق تيارات متطرفة حقيقية تعود بنا إلى العصور المظلمة حتى تتعثر المسيرة التنموية والانتقال الديمقراطي الحقيقي كما أراد الملك محمد السادس والطبقات المغلوبة على أمرها من الشعب؟

ـ إذا سلمنا بكل هذا، هل معناه أننا نحاكم الأفكار لا الأشخاص؟

حالات عديدة تضاربت فيها الآراء بين الجهات المسؤولة والمعتقلين أو أسرهم حول الأدلة / الإشاعات لتورط متهم في قضية ما يسمى بالإرهاب، نعم نستبشر خيرا عندما نسمع أن الفرقة الوطنية قد استطاعت تفكيك شبكة إرهابية وأفشلت مخططها الإرهابي. ولن تمر شهور حتى نقرأ تصريح معتقل ينتمي لنفس الشبكة يندد بالتجاوزات وتلفيق التهم، وإلا كيف نفسر أن جل الشبكات الموقوفة كانت تخطط لتفجير السفارة الأمريكية بدون متفجرات؟ يعني غياب الأدلة المادية وفي غياب هذه الأدلة تصبح التهم ملفقة ومفبركة.

ـ لكن كيف يعترف المتهم بما نسب إليه إذا كان هناك اعتراف بوقائع حقيقية؟

صرح جل المعتقلين أنهم أذيقوا مرارة التعذيب والترهيب المقرون بالسباب والشتائم، وان المحاضر تم توقيعها تحت الإكراه، وان ما يسمى باعترافات المتهم ما هي إلا اعترافات مطبوخة يتم انتزاعها بالإكراه ضدا على قانون تجريم التعذيب واحترام حقوق الإنسان.

ـ نقول أمام خطورة الاتهام ودقة الوقائع، لماذا لم تكن الاعترافات بالصوت والصورة؟

ـ أم أن هذه الإمكانيات لا تتوفر عليها الفرقة الوطنية للشرطة القضائية؟ ونحن في عصر العولمة وأمام قضايا خطيرة وشائكة؟

ـ أم أن الفرقة الوطنية للشرطة القضائية تعلم أن جل هذه الشبكات الإرهابية هي شبكات وهمية بزعامات من ورق؟

ـ أم أن استخدام هده التقنية من شأنه فضح هذه الممارسات غير المسؤولة وكشف مدى التزوير الذي تلجأ إليه فرق المحققين ببلادنا ترضية لجهات دولية وخدمة لمصالحها؟

أمام كل هذا التعذيب يبقى للمعتقل أمل في مؤسسة القضاء النزيه، من البحث التمهيدي إلى البحث التفصيلي عند قاضي التحقيق حيث ينكر المعتقل كل المنسوب له أو بعضه حسب قول قاضي التحقيق، في حين أن المتهم يقر بأنه يقول الحقيقة ولا ينكر المنسوب له. فيجد في الواقع أن الإنكار لا يفيده ذلك أن محاضر الضابطة القضائية في هذه القضايا ليست مجرد وقائع أو قرائن بل أدلة يجب إثباتها...!

تصبح الآية معكوسة حيث نجد أحيانا قاضي التحقيق يرجع في التعليل إلى محاضر الضابطة القضائية مشيرا إلى أن المتهم نفى المنسوب اليه في البحث التمهيدي والتفصيلي. والإشكال هنا:

ـ هل هو في طبيعة طبخ هده الملفات والتهم؟

ـ أيعقل أن ينكر المتهم مع وجود أدلة مادية؟

هذه الحملات تعود بنا إلى محاكم التفتيش في العصور الوسطى، حيث نعيشها مع الفلاسفة الجدد للمقاربة الأمنية وعباقرة درب المعاريف للحجر على العقول وإخراس الألسنة وتعطيل الفكر وروح المساندة والتنديد بالظلم، والتعاطف مع إخواننا الفلسطينيين والعراقيين والشيشانيين وبالتالي قتل روح العروبة والإسلام في النفوس وإلا دخلنا في زمرة من يتبنون فكرا جهاديا وأصبحنا متطرفين في نظر المخابرات المغربية، كما جاء في احد محاضر الفرقة الوطنية للشرطة القضائية بدرب المعاريف المتهم في قضية إرهابية بالحرف:

«المسمى فلان الذي لعب دورا مهما في ترسيخ النهج الجهادي في فكر المسمى فلان عن طريق مناقشة أحوال المسلمين بالعالم والاضطهاد الذي يتعرضون له من قبل قوات الغرب بالمناطق التي تشهد توترا كالشيشان والبوسنة، فلسطين والعراق، وغيرها والشيء الذي كون في روح الماثل أمامكم النواة الأولى لنشاطه الجهادي».

قراءة هذه الفقرة تدفعنا باستغراب إلى طرح عدة أسئلة، لكن سنكتفي بواحد على أمل أن نتلقى الجواب:

ـ هل كاتب هذه السطور عربي/مسلم وبالتالي مغربي أم غير ذلك؟

الإطلاع على هذه الكلمات التي هي صك اتهام إرهابي، تجعل منا جميعا إرهابيين لأننا عرب ومسلمون نرى الاضطهاد الذي تعيشه الدول المذكورة في هذه الفقرة فنتعاطف معهم وننتدد بالظلم الذي لحقهم، نحس بالحسرة وبالظلم الفظيع الذي يلحق بهذه الشعوب المستعمرة، ذلك أننا نريد لهذه الشعوب أن تعيش في سلام وطمأنينة وحتى نكون بمنأى عن عدوى الإرهاب ولا ننعت بالتطرف يجب ان ننكر عروبتنا وإسلامنا وقوميتنا ولا نكون من مناهضي الظلم والاستعمار والاضطهاد للشعوب الأخرى وخصوصا العربية منها والإسلامية ولا نتعاطف معها، ومن المفيد لنا ألا نشاهد قناة الجزيرة حيث تذبح أخبار قتلى العراق وفلسطين والشيشان والبوسنة ولبنان، ولا نقرأ الجرائد الوطنية والدولية حتى لا نناقش أحوال المسلمين بالعالم ولا نخرج في مسيرات تضامنا مع الشعوب المضطهدة المذكورة في صك اتهام الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، وإلا ستتكون في روحنا النواة الأولى لنشاطنا الجهادي والمعروف بالإرهابي، وكأني بالسيد نعم السيد رامسفيلد أو السيد بوش الابن هو كاتب صك الاتهام السابق، إذن يجب أن نخفي مشاعرنا وعواطفنا وإلا ستصبح هذه العواطف دليل اتهامنا ودافع اعتقالنا والحكم علينا بالسجن.

لكن الذي لا يغيب عن أمريكا وأوروبا أنها تعرف من خلال التاريخ القديم والحديث عن المسلمين والإسلام الكثير، وعن المغاربة بالخصوص من التاريخ والدراسات الاجتماعية أننا شعب يرفض العنف والتقتيل والتطرف.

وتبقى الأسئلة المعلقة التالية:

ـ هل الحديث عن الاضطهاد الذي يتعرض له المسلمون من قبل أمريكا وقوات الغرب إرهاب وتطرف؟ أم أن هؤلاء الذين يتحدثون عن اضطهاد المسلمين والعرب ما هم سوى متطرفين وان أمريكا تسعى فقط لفرض نظام عالمي جديد لا مكان فيه للمتطرف ولا لديكتاتور؟

ـ السنا نحاكم الأفكار؟

ـ أم أننا نحاكم الانتماء العرقي والتعاطف الوجداني مع إخواننا العرب والمسلمين؟

ـ ولصالح من؟

من كل هذا نجد تهمتين رئيسيتين تلصق بجل ما يسمى بالشبكات الإرهابية من طرف الفرقة الوطنية للشرطة القضائية، الأولى ضرب السفارة الأمريكية، كما جاء في تقارير الفرقة الوطنية للشرطة القضائية دون السفارات الأجنبية الأخرى أليس هذا لغزا؟

الثانية هو محاولة ربط جل هذه الشبكات بزعزعة النظام المغربي، لماذا؟

لكن يبقى الموقف الايجابي للمعتقلين السياسيين الإسلاميين في مطالبتهم بإصلاحات سياسية وتنموية في ظل الملكية وإمارة المؤمنين. والرسالة الأخيرة الموجهة من السجن المدني بسلا لفعاليات حقوقية ومسؤولين حكوميين التي حاول فيها المعتقل (ع ح) باسم المعتقلين الإسلاميين السياسيين إبراز حقيقة ملف الإرهاب وإقامة حوار لطي ملف المعتقلين السياسيين الإسلاميين بما فيها ما يسمى «السلفية الجهادية»، ومحاسبة من حاول استغلال هذا الملف لخلق البلبلة وممارسة الإرهاب على الأبرياء وتصفية حسابات سياسية. ويبقى اللغز الرئيسي هو كون وجود دول عربية وإسلامية لا تعاني من هستيريا وحمى تفكيك الشبكات الإرهابية كإيران وغيرها لماذا؟

إن محاكمة الرأي والأفكار أصعب من محاكمة الإرهاب الفعلي، ذلك أن محاكمة الفكر تتطلب من الفرقة الوطنية للشرطة القضائية ان تعتقل كل من ورد اسمه في قضية ما يسمى بالإرهاب بإذن كتابي لتنتزع الاعترافات بشتى أنواع التعذيب، وتبقى هذه الحملات لتفكيك الشبكات الإرهابية وسيلة لصنع إرهاب فعلي والدفع بعجلة الزمن إلى خلق طائفة متطرفة خريجة المعتقلات السجنية لضرب الإسلام والمسلمين وعدم الانخراط في النسيج الاجتماعي والسياسي والديني. وتكون السياسة الأمنية وعباقرتها في المغرب قد نجحوا بعد فرض قانون الإرهاب، يعملون على تكوين إرهابيين لتحقيق المعنى الفضفاض لمفهوم الإرهاب حسب قانون السيد بوش «هو كل ما يمس المصالح الأمنية أو العقيدة أو المقدسات». وآنذاك يمكننا أن نتساءل:

هل نحن في مستوى مكافحة الإرهاب الحقيقي بعد تكوينه وشحنه وجمع شمله داخل السجون؟

* فاعل حقوقي من المغرب

«خليجي 18» والسقوط من جديد في الحتمية اليمنية

مروان الغفوري *

■ لا يعاني اليمنيون، البسطاء بالفطرة، من عُقدة اليمني؛ فهم يعيشون على ملاءة الحاصل غير مكترثين لطموحات إيران النووية ولا أبحاث الخلايا الجذعية في أمريكا، ويناموں على قصص التاريخ المشبّعة بتنويعات إنجاز كوني قديم لا تزال حاضرة الشواهد؛ مقتنعين في الآن ذاته بإمكانية استجلاب هذا التاريخ لتكيفه حاضراً في ردم الهوة الفاصلة بين فشل الراهن، الزمن اليمني غير النوعي، وعبقرية الماضي. في حين يسوق الرسميون، مناهضو سؤالي التاريخ والمستقبل، فرضية غاية في الخطورة تنص على أوهام الإنكسار اليمني الحتمية، وتقترح أماكن هامشية للحياة اليمنية بوصفها فرصة وحيدة للعب دور شاهد عيان تاريخي، كأبعد ما يمكن أن يكون منجزاً يمنياً.. يدخل ضمن أجزاء هذه الفرضية، كأمثلة جاهزة للفهم، تصريحات لرئيس وزراء أسبق تجرأ على حق اليمني، الإنساني، في حياة كريمة، بالقول (على المواطن أن يعتمد على الدقيق الأحمّر من الآن فصاعداً). حدث هذا منذ سنوات قريبة،نسبياً، من خلف منصة نظيفة في بهو البرلمان اليمني، في معرض تعليق دولة الرئيس على الارتفاع الحاد في سعر الدقيق الأبيض. أيضاً.. ما يفعله وزير الثقافة، صاحب العمل الإبداعي الوحيد والأكثر يتُماً، في مؤتمرات صنعاء للشعراء الشباب العرب، من فصل عنصري رديء، اقتضى عزل الشعراء العرب في فنادق غير تلك التي ينزل بها نظراؤهم المحليّون، فيما يمكن أن يشبه «كارنتين» أو حجر صحي إجباري يمارس ضد الإنتلجنسيا اليمنيّة المفترضة.. أو، على الأقل، أبارتهايد جديد يسوقه السادة الوسيمون المتلئونapartheid بعقدة الفشل، باستمرار، ضداً لليمني الجائع والشاعر.

دخولاً في فكرة اللحظة.. فقد تفاوض النجم اليمني، المُسن، كثيراً مع نادي تشرين بُغية أن يتمكن من مشاركة فريق بلاده في خليجي 18.. وعقب انغراسه، كهلاً، ضمن الصف الكروي الوطني ركل تصريحاً، بالنكهة الرسمية، يقول : نشارك لمجرد المشاركة.. فنحن واثقون من أن تحقيق نتائج طيّبة في هذه الدورة هو أمر مستحيل (بالمناسبة، فإنّ عُمر هذه العقيدة الكروية اليمنية موازٍ تماماً لعمر الثورة في اليمن). وقبل هذه الدورة الرياضية، بزمن كروي قصير، انسحب الفريق اليمني من المشاركة في أولمبيات الأسياد، في قطر، بعد تبديد مائة مليون ريال يمني في معسكرات التدريب. وعلى هامش الخسارة السابقة، الأسياد، لم نتمكن من التعرف على كابتن جريء كان بمقدوره أن يحرّض فريقه على المشاركة لمجرد المشاركة، بمعزل عن الحديث النشط حول نجاة المنتخب اليمني (الحمد للّه ع السلامة)، عقبَ قراره عدم المشاركة، من الوقوع في فضيحة المنشطات (مركّب الأمفتمين المتركز بشكل بالغ في القات هو واحدة من أهم المواد المسجّلة في قائمة المنشطات لدى الفيفا). لقد اكتفينا، آنئذ، بإعادة «لت وعجن» قناعتنا بعدم قدرة «اليمني» علىَ الحضور الدولي الحقيقي بدرجة تحمل إمكانات تسجيل نجاح من أي لون، دون الحاجة لاستيراد أسباب مقنعة أو حتى مضللة يمكن أن تقف وراء هذه العقيدة السالبة.. الأمر الذي يعني : تساوي حالتي الغياب والحضور، بالنسبة للزمن اليمن الراهن.في حين طالب المسؤولون الكرويون بضرورة اعتبار هذا الانسحاب فتحا تكتيكياً فرّ بمستقبل المستديرة اليمنيّة من الفشل المقترس.

بمقدوري، دون الحاجة لاستغلال فرصة الملهاة هُنا، أن أتصوّر فريق الهزائم اليمني (من الكروي حتى السياسي) وهو يحمل على ظهره صرّة فشل مزمن، تحت ذريعة أننا «عيال سعيدة» غيرُ القادرين على المنافسة حتى في سباق الهُجن.. غير أنه ليس بمقدوري تصور هذا الفريق متنكراً في معطف وزير، يحملُ اسم اليمن لينوء بحمله على نحو فضائحي دائم، دون تفويض جماهيري حقيقي لهكذا تمثيل، لا سياسي ولا رياضي.

فواقع الحياة اليومية في اليمن، المتلئ بالكبرياء الوطني، ذلك المترسّب من قصص الماضي عن اليماني العظيم والحميري المعجزة، كما في : يوماً ما كادت حمير أن تأكل الحنطة! وصوت فارس اليمانين الشهير سيف بن ذي يزن وهو يرمي قطع الذهب أمام ملك الفرس (بلدي هي الذهب في حقيقته).. هذا الواقع النفسي اليمني العالي (اللاّزال حيّاً لا يُرزق) يفضح تردد السادة سفراء الشأن اليمني الخارجي المهزومين ويكشف بجلاء اغتصابهم لعملية تفويض غير حقيقيّة.. بيْدَ أن هذا الموقف النفسي الواثق، والجاري تبديده حالياً بإسراف رسمي، يحاول أن يمدّ رأسه في الزمن اليمني المحتفي بالعدميّة، وأن يطرح راهنه للمساءلة في لحظة فارقة، بالنسبة لوعيه النوعي، جَعلت- و يَاللسخرية- من التسوّل الدولي نجاحاً يستحق خروج الجماهير إلى مطار صنعاء، عرفاناً بصاحبه.

كذلك.. قريباً من منطقة اقتران صفة «اليمني» بالبدائي المتعهّد بالفشل، سيكون ملائماً أن نراقب لَغة وزير الخارجية اليمني المرتبك في نيويورك (24 سبتمبر- 2006) في غمرة ذهول المشاهد العالمي من طريقة تعاطي اللجنة العليا للانتخابات مع قضية هي من الخطورة بمكان، أعني إعلان نتائج انتخابات يتحدد على أساسها منصب أعلى رتبة سياسية في البلاد.. وكمحاولة مكشوفة للإفلات من انتقادات الصحافيين الحاضرين يعلّق القربي: يجب أن تقيّموا الوقائع غير متناسين لحقيقة أنها تحدث في بلد هو اليمن (كثيرون اعتقدوا أن هذا التعليق الرسمي الرديء هو إفراز غير طبيعي لبلد عظيم يعيش وجوده في أزمة سؤال الخيارات).

الكابتن والوزير، في المساقين أعلاه، يعلّقان على فشل يمني غير منطقي بنفس الطريقة ويقدمان ذات التبرير النفسي المهزوم، بلغتين متشابهتين تماماً، دون حتى الحاجة إلى وزن المَشاهد بفوارق ثقافية يمكن أن تحدد موقعيهما كممثّلَين لليمن (بالإمكان إعادة ترتيب التمثيل كالتالي: اعتبار الوزير كابتن، والكابتن وزير.. لن تؤدي عملية التبديل هذه إلى تغيير حقيقي في أدوار التمثيل لا سلباً ولا إيجاباً، طبقاً لحقيقة استعداد الرجلين، النفسي والذهني، لتبرير الفشل وتقبّله كحتميّة يمنيّة). فدائماً ما يترسب الزمان إلى الأسفل البعيد إذا احتفظ المكان بتفاصيله الرثّة دون مصارحة سؤال التغيير والإبداع بكل شفافية.. ويندغمان، الزمان المتعثّر والمكان الثابت، معاً بشكل مناهض لفكرة الصيرورة تماماً. وبإضاءة من هذه المكانزم سنكتشف أن عمر الوزير في فريق المخطط السياسي يوازي تقريبا عمر الكابتن، حامل شارة الفشل، في فريق الهزائم الرياضية.. بمعنى : النشوء والإرتقاء لعقيدة الحتمية اليمنيّة (السالبة، في جملتها العامة) بفعل المكان الثابت المناهض لفكرة الكفاءة والملاءمة.

الزمنُ، أيضاً، يخبرنا أن صفة اليمني لم تكن لتشكل عائقاً تاريخياً ضد أن تنجو اللجنة العليا للانتخابات،مثلاً، من الوقوع في فخ المهرّج «اليمني» المثالي.. كذلك فإن صفة اليمني، الفقير المهزوم المريض الأمّيّ آل ال (كما يحلو للسادة السمّان أن يقدمونا في معارض تحسين الحال الشخصي الدولية) لم تكن هي السبب الذي أجبر مدافع المنتخب اليمني على لمس الكرة بيده، أمام فريق الإمارات، في المنطقة الحرجة متسبباً في ركلة جزاء أخرجته من احتمالات المنافسة. ثمة عقيدة نفسيّة غاية في العنف يستحضرها الرسميون اليمنيون، تشكّل سبباً رئيساً في سقوط الرأس اليمنيّة في المتشيئات الخارجية.. فتحت سطوة فكرة الحتمية اليمنية Yemeni determinism (أنا يمني، جئتُ لأتفرّج فقط، وليس من المعقول ليمني أن ينافس بنيّة الفوز) يتسرّب عضوان من وفد يمني، على طريق المثال، حضر إلى الاسكندرية ممثلاً لوزارة النفط في مؤتمر دولي مهم، منذ أربعة أعوام.. وهكذا يصرف الوسيمان دولارات السفر بحثاً عن موديلات جديدة من الهواتف الخلويّة. وتفريخاً للعقيدة نفسها تقوم الجهات الرسمية باختيار الطواويس المحليّة لتمثيل اليمن خارجياً.. رغم إدراكها لحقيقة أن الطاووس المحلي هو «جولبة» في الميزان الخارجي. فرصة ملائمة، الآن، لنمر على حكاية طالب الطب (المثال سيضطرنا إلى مساءلة القائمين على اختيار أعضاء المنتخب اليمني) الذي حصل على درجة الماجستير من مصر في أمراض القلب (بالنكد والزبيب). يعود، نصفُ طبيب القلب الوسيم، إلى مصر بعد ستة أشهر فقط،من إعلانَ نتائج امتحانات الماجستير، ممثلاً لمجتمع أطباء القلب اليمنيين بصفة رسمية (رئيس وفد، يعني). وجنباً إلى جنب سيفترض به أن يجلس بجوار أساتذته الكبار في المؤتمر الطبي الدولي. حدث هذا بصفة دائمة في القاهرة منذ خمسة أعوام.. متسبّباً في وجع قلب للراهن اليمني برمّته..ولن يكن غريباً أن يقرفص، طبقاً لإدراكه لمكانته العلمية كتلميذ على قدّ الحال، في الصف الأخير منتظراً وقت الراحة لإجراء اتصال تلفوني مهم بصديقه الصحافي في المؤسسة الرسمية (صِن) ليطلعه على إشادة الحاضرين بالورقة اليمنيّة «الباهرة»!

مهاتير محمد يتحدث في مذكراته عن اعتقاده بضرورة تغيير السوفت وير الاجتماعية (الذهنية) من خلال إعادة إحياء الكبرياء الوطنيّ، ضمن مشروعه الإصلاحي «ماليزيا قادرة على أن تفعل كل شيء» كخطوة إجبارية مرافقة للعمل على توفير البنى التحتيّة؛ باعتبار الكبرياء الوطني محركاً إيجابياً للتاريخ، كما يرى مهاتير. وعليه فقد كانت فكرة بناء برجي كوالالمبور، تحققت سنة 1995م، تهدف إلى تجميع قلوب الماليزيين حول «رمز» وطني نبيل يعبرون من خلاله إلى إبراز الشخصية الوطنية بشموخ أمام الآخرين في العالم، أكثر من اعتباره منجزاً مادياً. وهذا يعيدنا إلى الحكاية الشعبية الشهيرة «قيل لعلي بن أبي طالب : كيف تقتل الفرسان؟ فقال : أبارز الفارس وأنا واثق من أني سأقتله وهو واثقٌ أني سأقتله، فنجتمع عليه الاثنان فنقتل».

عودة إلى خليجي 18.. ففي مباراة اليمن والإمارات، كان المعلق الإماراتي يتحدث بنفَس اعتزازي (يللا يا شباب، يا أبناء بلدي العظيمة التي لا تعرف المستحيلات.. يللا، إحنا الإمارات اللي كل يوم تخرج بإبداع جديد ومعجزة جديدة).. في الوقت ذاته : ماذا كان بمقدور معلق يمني أن يقول؟ فالناس لا تأكل التاريخ ولا تلبسه في الشتاء، ولا يُكتب في ملحقات جوازات السفر. مع ملاحظة أن الرسميين الوسيمين يرددون دائماً مقولة أن الذي يصنع التاريخ في اليمن هو الرئيس وليس الشعب، وهي مقولة ستجعلنا نتساءل بجديةَ : لماذا إذن نطالب المنتخب اليمني بتحقيق إنجاز مهم، رغم عدم انضمام الرئيس، القادر الوحيد على صناعة المنجز، لتشكيلة المنتخب؟ وسيكون المشهد مخجلاً إذا حاول معلق فاشل أن يزج بسد مأرب في الملعب. كنّا نلعب مع دولة لا يتجاوز عمرها الحضاري عُمر قائد الفريق اليمني، لكن كبرياءها كان حاضراً، في حين غاب تاريخنا الاستثنائي الذي يساوي، نسبياً، تاريخ كوكب الأرض. لقد عمدوا، بمهارة، إلى تربية الثقة في لاعبيهم وجماهيرهم كما نربي نحن الفشل في قلوبنا.. حتى محاولة رئيس الجمهورية تشجيع الفريق اليمني، في استراحة ما بين الشوطين، ووعوده بمكافآت مالية لمن سيحرز هدفاً (في أي مرمى، كتعليق ساخر من صديقي).. هذه المحاولة البائسة المقلّدة لثقافة منح رتبة في المجتمع الإنجليزي، لمن يقوم بعمل مهم Knight لمصلحة الأمة الإنجليزية.. فقد جاءت متأخرة جداً، وقريبة من فكرة لعبة القمار Gambling أكثر منها دعماً معنوياً حقيقياً. كما أن ربط حديث الرئيس إلى المنتخب بين الفوز والمنحة المالية أعاد إنتاج علاقة السيد- العبد، في المشهد النفسي، من جديد. وهي علاقة هادمة لفكرة التحرر والكبرياء ولا يمكن أن تقود إلى نتيجة خارج احتمالات الهزيمة، كونها تكشف مساحات عميقة من إحساس اليمني بالضياع التاريخي، وتضعه- من جديد- أمام متاهته الراهنة في البحث عن «القرْش».. المتاهة التي مكّنت لآخرين يمنيين، في لحظات تاريخية غير حميدة، أن يتفضّلوا به عليه ويتسلّوا بركضه خلفه، هكذا بغض النظر عن الظروف التي قادتهم إلى مكان السيد المتفضّل.

هناك حادثة مهمّة، في السياق ذاته.. فبعد هزيمة المنتخب اليمني «الناشئين» في كأس آسيا، منذ أعوام، في المباراة النهائية أمام المنتخب الكوري الجنوبي، بفعل ضربات الترجيح، كنا نسمع مواطنين كثيرين يتحدثون عن تبييت النيّة باغتيال اللاعب اليمني الذي أضاع ضربة ترجيح تسببت في خروج المنتخب مهزوماً.. لقد كانت مثل هذه الأحاسيس مقدمة ذهنية مهمة لإعادة ترميم الشعور الوطني بالقدرة على صناعة كل شيء، وبجدارة «اليمني» على الحُلم الكبير. غير أنّهَ بدا، بعد ذلك، أن أمامنا مسافة طويلة لكي نعود مرّة أخرى إلى مربع استنكار الهزيمة وعقيدة «خَلْق اليمني ليكون أولاً في كل شيء». لقد كان حضورنا في خليجي 18 ساقطاً بامتياز، إذا أخذنا في اعتبارنا أن فريقنا لم يهزم بعدد الأهداف التي دخلت مرماه فحسب، بل بسقوطه كـ «أخضر» في وجود الأخضر الحقيقي الذي أباح لنفسه احتكار اللون، وحرّمناه على أنفسنا بفعل وسطوة عقيدة الهزيمة وغياب الجدارة..وبإيحاء فوقي من الأخضر الآخر بأنه (إذا حضر الماء بطل التيمم).. إننا سقطنا نفسياً، بصورة مؤثرة، بعيداً عن ترتيب الفائزين في جداول نهاية الدورة.. سقوطاً يدفعنا إلى منطقة أسئلة شائكة عن الحتميّات اليمانية السالبة والموجبة.

*شاعر وكاتب يمني- القاهرة.

بغداد و«ضربة فأس الهنود الحمر»

يحيى اليحياوي*

■ لم يكد الكونغرس الأمريكي يلتقط أنفاسه ليقرر في موقفه من «الاستراتيجية الأمريكية الجديدة»، سيما جانبها المتعلق بإرسال قوات دعم عسكرية إضافية الى العراق، حتى كانت الدفعة الأولى من ذات القوات في طريقها لبغداد، وجزء آخر قد حط الرحال فعلا بمحافظة الأنبار.

وإذا كان للرئيس الصلاحية الدستورية لاتخاذ قرار من هذا القبيل (قرار الزيادة في القوات والإسراع في إرسالها)، فإن للكونغرس أيضا صلاحية التحوّل دون تنفيذ ذات القرار، خصوصا بجانب التمويل. لكنه لم ولا يستطيع ذلك من زاوية النظر السياسية (والرئاسيات على الأبواب)، ولا يستطيعه أخلاقيا أيضا، سيما و«الأطفال» قد أضحوا ببلاد الرافدين مراهنين بأرواحهم «دفاعا عن أمريكا وهيبة أمريكا».

هي تكتيكات سياسية، وحسابات انتخابوية و«عرف أمريكي» معروف، لا يجد الحزبان المتناوبان على الحكم بأمريكا، غضاضة في اعتمادها وسلكها عندما يتباين لون الرئيس مع لون المتحكمين في دواليب الكونغرس، جعلت العديد يشكك عن صواب في طبيعة الديموقراطية الأمريكية، وآليات اشتغالها زمن السلم كما زمن الحروب.

وعلى الرغم من الوعود القوية التي قطعها الديموقراطيون للشعب الأمريكي (في الانتخابات الجزئية الماضية)، بجدولة الانسحاب من العراق حال حصولهم على الأغلبية، فإنهم وقد باتت لهم الكلمة/الفصل بالمجلسين، قد أذعنوا لقرارات رئيس وضعهم أمام الأمر الواقع عندما عمد إلى الدفع بأكثر من عشرين ألف جندي إضافي، تحددت مهمتهم في «استعادة بغداد» و«القضاء على حالة الاضطراب التي تطبع محافظة الأنبار»، واللتين نغصتا على الأمريكان نشوة «النصر الكامل»، وأفسدتا على الحكومة الموالية لهم مشاريعها الطائفية والمذهبية، بل أوشكت على الزج «بكل ما تحقق» في أتون المجهول... وبمقدمة ذلك الحكومة ذاتها، والفريق الداعم لها سرا وبالعلانية.

وعلى هذا الأساس، فإن المراهنة على استرداد بغداد من يد «المتمردين»، و«تنظيفها من العناصر الإرهابية ومن الميليشيات غير الشرعية»، إنما باتت الفرصة الأخيرة لرئيس طاوله الوحل من كل صوب وحدب، فطلب بخطابه عن «حال الأمة»، أن يمنح ذات الفرصة عليها تنقذ بعضا مما تبقى من ماء وجه، لم يستطع أكثر من 150 ألف جندي إنقاذه طيلة الأربع سنوات الماضية.

ولما كانت الفرصة إياها قد منحته، وإن بقوة الأمر الواقع، فقد ارتأى أن يذهب بمقولته القارة (مقولة «ما لم يحل بالقوة، يحل بمزيد منها») إلى أقصى مدى ممكن... حتى وإن استدعى الأمر في ذلك إفناء الحجر والبشر «بمناطق التمرد»... فأفتى لقادته العسكريين أن يطلقوا عليها شعارا يعبر عن طبيعتها و عن مضمونها، فأسموها (وهم المتمرسون في التسميات الصادمة): «ضربة فأس الهنود الحمر».

لا يبدو لنا، على الإطلاق، أن الشعار إياه بريء أو تم اختياره جزافا أو بالاحتكام إلى المزاج العابر، بل هو استرجاع رمزي لفترة من التاريخ استولى البيض طيلتها على أراضي الهنود الحمر، وحولوها بالقسر التدريجي، إلى ما أصبح يسمى من حينه بالولايات المتحدة الأمريكية، أسسوها على أنقاض سكان وصفوا «بالوحوش التي لا تعقل ولا تفكر وتأكل بعضها، بل إنهم كانوا يأكلون أبناءهم وزيجاتهم»، تقول بعض كتب التاريخ.

بالتالي، فقد كانت إبادتهم «الحل الضروري للحيلولة دون تلوث العرق الأبيض، و